INSIGHT

# انتهاكات حقوق الانسان خلال النصف الأول من عام 2025

## المقدمة:

شكل سقوط نظام بشار الأسد في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٤ نقطة تحول بالنسبة للسوريين الذين عانوا من الاستبداد والقمع والجرائم لعقود انتهت بـ ١٣ عاماً من الحرب وأزماتها.

وخطت القيادة الجديدة للبلاد خطوات هامة نحو السلام كدمج غالبية الفصائل والمجموعات العسكرية، واتفاق ١٠ آذار/ مارس بين الرئيس أحمد الشرع وقائد قوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي، لكن عدة حوادث أرهقت البلاد مجدداً في الوقت الذي كانت أحوج ما تكون للسلام والتعافي.

وخلال عملياتها الأمنية في محافظات اللاذقية وطرطوس وحمص وحماة، لا سيما أيام ٦ و٧ و٨ آذار/ مارس ٢٠٢٥، ارتكبت قوات الحكومة الجديدة، بما فيها جماعات وعناصر سوريون وأجانب انضموا لها حديثاً وأفراد وجماعات مسلحة غير نظامية مشاركة معها، انتهاكات واسعة أبرزها القتل الجماعي والاختطاف والاعتقال والنهب والتهجير القسري.

واستمرت حالات الخطف قبل ومع وبعد الحملة الأمنية والعسكرية التي شنتها قوات الحكومة السورية في المنطقة رداً على تعرض حواجزها لهجمات من جماعة مسلحة مؤيدة لنظام بشار الأسد الذي فر من البلاد في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٤، وبعد تشكيل الحكومة السورية لجنة للتحقيق في الانتهاكات.

وتشكل الممارسات التي قامت بها القوات التابعة لوزارة الدفاع والقوات المؤازرة لها انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وترقى إلى جريمة حرب.

وأعلنت الحكومة السورية في التاسع من آذار/ مارس انتهاء عمليتها الأمنية في الساحل، وأعلن الرئيس أحمد الشرع تشكيل لجنة تحقيق في الانتهاكات، ثم بعد مرور شهر جرى تمديد عملها لثلاثة أشهر إضافية، لكن حتى الآن لا توجد قوائم مُعلنة للقتلى والمختطفين/ات والمعتقلين/ ات.

وفي أواخر نيسان/ أبريل ظهر توتر جديد في أحياء جنوب دمشق تضم سكاناً من الطائفة الدرزية، وانتقلت الأحداث للسويداء في الجنوب السوري، ما تسبب أيضاً بوقوع ضحايا واعتقالات.

وفي حزيران/يونيو الماضي، هاجم انتحاري كنيسة مار إلياس للروم الأرثوذكس في منطقة الدويلعة في الجهة الشرقية للعاصمة دمشق ما أسفر عن وقوع قتلى ومصابين.

وفي الوقت الذي خرج معتقلون من سجون النظام السابق عقب سقوطه، لا يزال حتى الآن مصير عشرات الآلاف من المخفيين قسراً مجهولاً.

ورغم خطاب الكراهية المتصاعد، لا يتخلى السوريون عن الأمل في وقف الانتهاكات وإطلاق المبادرات الداعية للسلام والعدالة والمشاركة جميعاً في بناء مستقبل بلادهم.

## المنهجية:

أجرى فريق الرصد في "إنسايت"، بغرض إعداد هذا التقرير، أبحاثاً عبر المصادر المفتوحة واتصالات مع مصادر ميدانية مباشرة وناشطين لإعداد البيانات التي نعرض بعضها.
واستخدم فريق إعداد التقرير مواد توثيقية وشهادات تم جمعها بغرض إعداد تقارير مواضيعية، إلى جانب التقارير والنداءات التي أطلقتها منظمات محلية أخرى.
وامتدت فترة جمع البيانات من مطلع كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥ إلى مطلع تموز/ يوليو ٢٠٢٥، فيما استمر عمل الفريق على التحقق من البيانات أسبوعين إضافيين.
وتُظهر الأعداد، التي هي في الواقع أكثر مما أحصاه فريقنا، انتهاكات القتل والإصابة على يد الأطراف المسلحة، والاعتقال خارج نطاق القانون، الذي يهدد أيضاً بتعرض بعض الضحايا للتعذيب والممارسات المهينة للكرامة، بالإضافة لرصد نشاط تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).
وتقدّم البيانات معلومات عن مسببات وقوع القتلى والمصابين، ونسب الضحايا بحسب النوع الاجتماعي، وتوزع حوادث القصف على الأشهر، والتوزع الجغرافي لسقوط ضحايا حوادث انفجارات مخلفات الحرب.
وفي الأشهر الستة الأولى بعد سقوط نظام بشار الأسد المسؤول عن اندلاع الحرب والأزمات المرافقة لها في البلاد، تستمر الانتهاكات بحق المدنيين السوريين على يد أكثر من جهة، بالتزامن مع جهود بناء السلام واستعادة الاستقرار وعودة النازحين إلى منازلهم باستثناء مناطق محددة.

## الحصيلة العامة:

سجل قسم الرصد والتوثيق في منظمة إنسايت، خلال الربع الأول من العام ٢٠٢٥، وقوع ٣٠٣٨ مدنياً/ة ضحية للنزاع والاقتتال والأعمال العدائية في سوريا حيث بلغ عدد القتلى المدنيين ١٩٣٤، إلى جانب إصابة ١١٠٤ مدنياً/ة سورياً

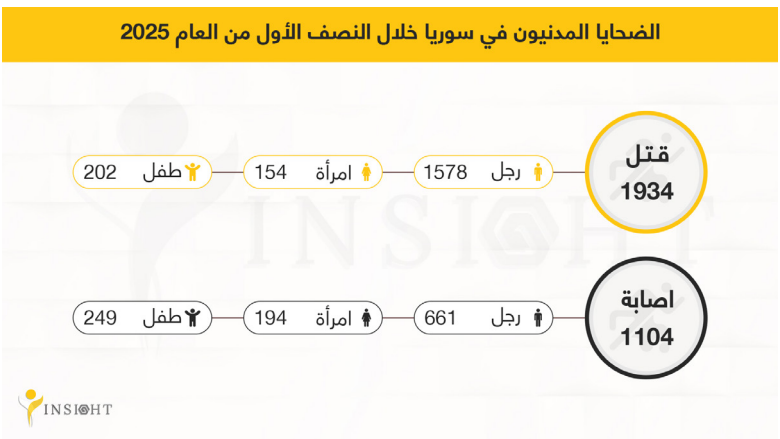

## مسببات وقوع ضحايا مدنيين:

أدى استمرار الأعمال العدائية العسكرية والأمنية والهجمات غير المنضبطة وعمليات القصف والتفجيرات والاشتباكات والاعتداءات لسقوط المزيد من السوريين المدنيين قتلى أو جرحى أو تعرضهم لانتهاكات أخرى، في الوقت الذي تحتاج فيه البلاد لبناء سلام حقيقي مستدام ومبني على العدالة للضحايا والناجين وذويهم.

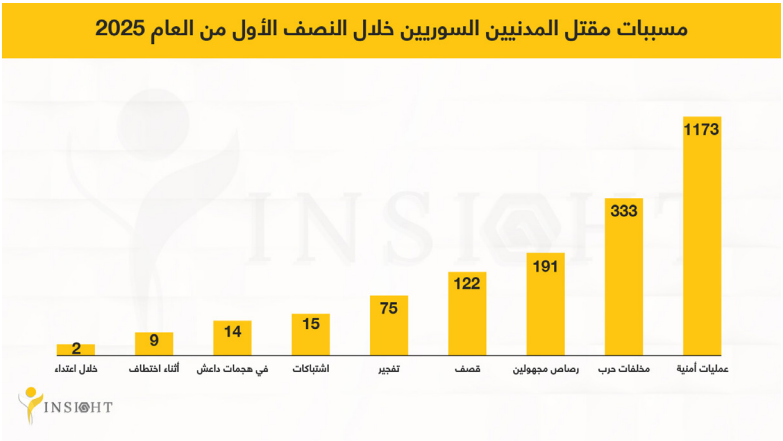


وتُفيد البيانات بأن القصف هو السبب الأول لإصابة المدنيين يليه انفجار مخلفات الحرب، لكن يجب عدم إغفال أن بعض الناجين من بعض الانتهاكات، خصوصاً خلال العمليات الأمنية والاشتباكات وبعد الاختطاف، رفضوا التوثيق بسبب مخاوفهم من الانتقام واعتقادهم أن ذلك يساهم في سلامتهم.

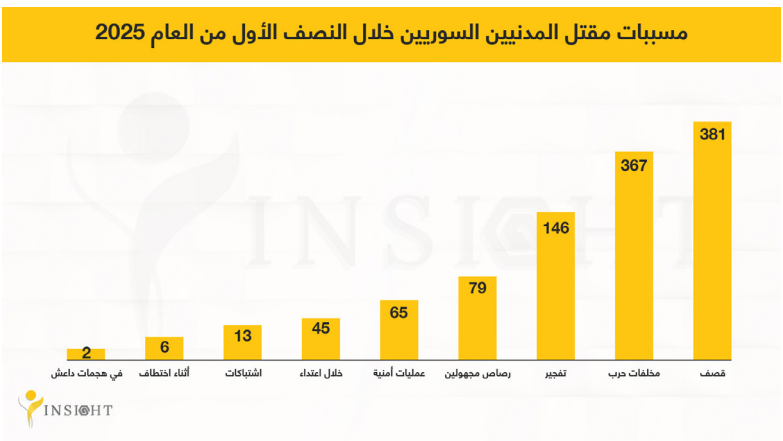

## القصف:

خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٥، بلغ عدد ضحايا القصف الذين رصدت إنسايت مقتلهم أو إصابتهم ٥٠٣ مدنياً/ مدنية، وقع منهم ١٢٢ قتلى و٣٨١ جريحاً/جريحة.

**الضحايا المدنيون في القصف على سوريا خلال النصف الأول من العام 2025**

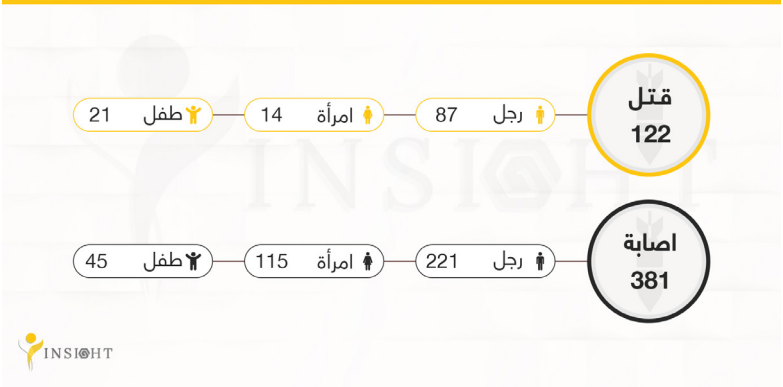


تعرضت مناطق سيطرة الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا لقصف تركي لـ ٥١١ موقعاً بـ ٦٢٤ ضربة، بينما تعرضت ١٤٨ موقعاً مناطق سيطرة الحكومة الجديدة لـ٢٨١ ضربة من عدة جهات أبرزها إسرائيل.

**الجهات الفاعلة في القصف على سوريا خلال النصف الأول من العام 2025**

| الجهة الفاعلة | المواقع المستهدفة | الضربات | قتلى من المدنيين | إصابات مدنيين |
|---|---|---|---|---|
| تركيا | 511 | 624 | 77 | 312 |
| إسرائيل | 103 | 217 | 45 | 57 |
| مجموعات محلية | 15 | 30 | - | 1 |
| الحكومة | 12 | 14 | - | 3 |
| مجهول | 7 | 9 | - | 4 |
| التحالف الدولي | 6 | 6 | - | 2 |
| الأردن | 3 | 3 | - | - |
| حزب الله اللبناني | 1 | 1 | - | 2 |
| المجموع | 658 | 904 | 122 | 381 |

INSIGHT

توضح البيانات أن تركيا هي الجهة الخارجية الأكثر انتهاكًا لسيادة سوريا وحيوات مواطنيها، حيث نفذت ٥١١ عملية استهداف أسفرت عن ٦٢٤ ضربة، وأدت إلى مقتل ٧٧ مدنيًا وإصابة ٣١٢ آخرين. كما تظهر الأرقام أن إسرائيل تأتي في المرتبة الثانية، حيث نفذت ١٠٣ عمليات استهداف و٢١٧ ضربة، أسفرت عن مقتل ٤٥ مدنياً وإصابة ٥٧ مدنياً.

ومن الواضح أن القصف من الجانبين التركي والإسرائيلي يشكل السبب الرئيسي في وقوع الضحايا المدنيين، إلى جانب تأثيره في استهداف القدرات العسكرية وتدمير البنى التحتية، ما يعمّق الأزمات ويزيد من الضغوط المتضادة على المسار السياسي في سوريا.

**الجهات الفاعلة في القصف على سوريا خلال النصف الأول من العام 2025**

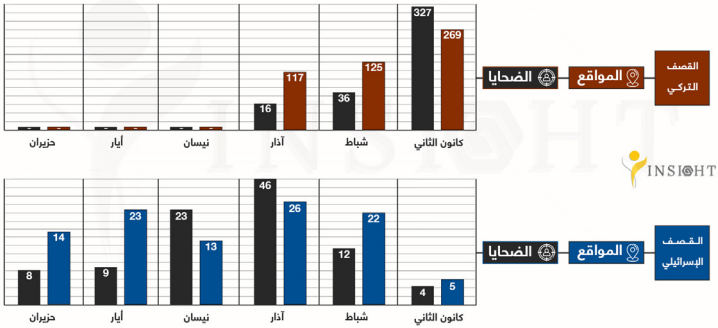


وتوقف القصف التركي في الربع الثاني من العام الحالي ٢٠٢٥، وبقي رغم ذلك يتصدر الأرقام بسبب كثافته في الربع الأول.

**الضحايا المدنيون نتيجة القصف التركي على شمال شرق سوريا خلال النصف الأول من العام 2025**

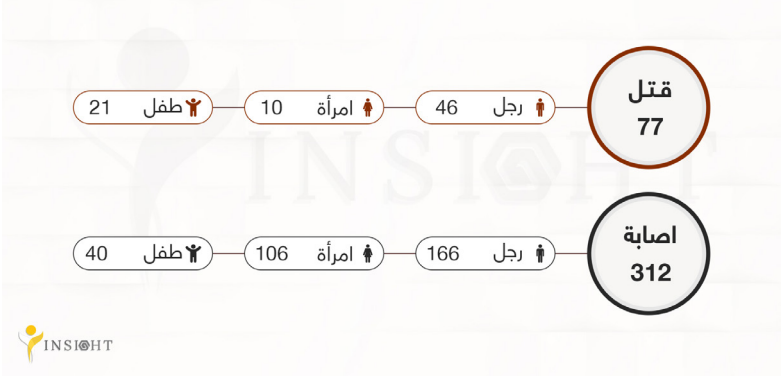

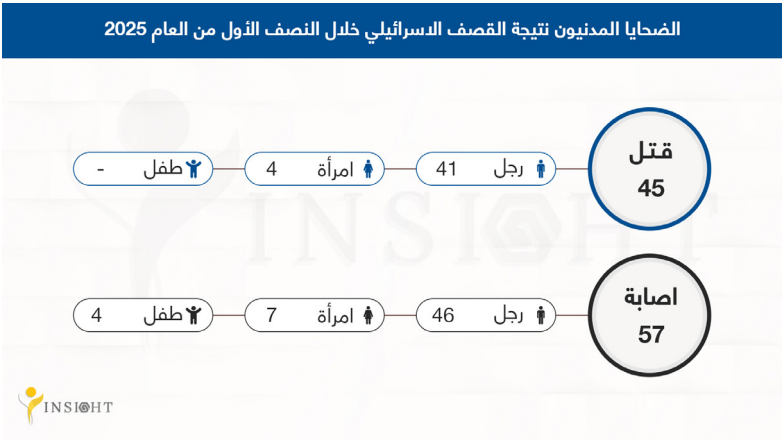


## العمليات الأمنية:

جاءت حصيلة القتلى المدنيين خلال عمليات أمنية الأكثر عدداً، بسبب الجرائم الواسعة خلال الحملة الأمنية في كل من الساحل والجنوب، والتي ارتكبها الجيش السوري الجديد والفصائل المنضمة حديثاً ومجموعات جهادية من عناصر أجانب ومدنيين سوريين، ما يجعل السلطات الجديدة مطالبة بمحاسبة من ارتكبوا الانتهاكات خلال ردها على هجمات مسلحة وضبط أي عملية أمنية قبل إطلاقها.

كما نفذت قوات الحكومة الجديدة عمليات أمنية في السويداء جنوبي سوريا ومحيط العاصمة دمشق، بينما استمرت عمليات لقوات سوريا الديمقراطية في شمال وشرق سوريا لملاحقة عناصر تنظيم "داعش".

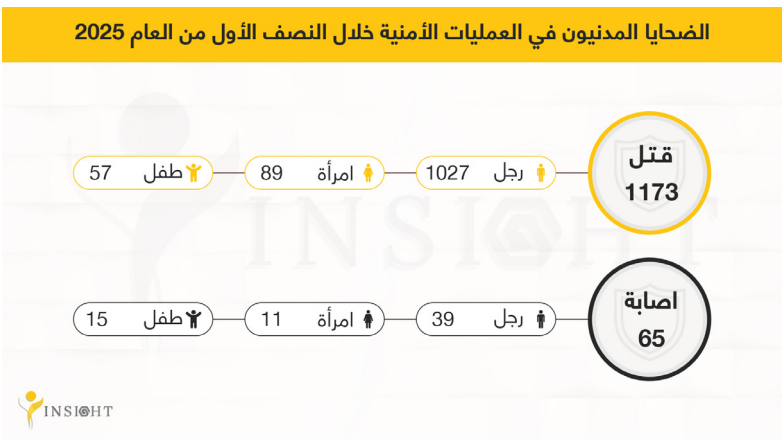

أطلقت وزارة الدفاع في الحكومة الانتقالية الحملة الأمنية في آذار/ مارس الماضي لملاحقة مسلحين موالين لنظام بشار الأسد، بعد تعرض قواتها لهجمات وكمائن. إلا أن حجم القوة المستخدمة وطبيعة الأسلحة والوسائل المتبعة لم تكن متناسبة مع طبيعة التهديد، حيث شاركت وحدات عسكرية متعددة واستخدمت أسلحة ثقيلة مثل الرصاص الحي، القذائف، المدافع، والطائرات المسيرة والحربية، واستهدفت مناطق واسعة مأهولة بالسكان.

أسفرت هذه العمليات عن سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين، حيث تحولت من حملة أمنية محددة إلى استهداف منهجي للمدنيين على أساس طائفي.
ورصدت إنسايت قتل وإصابة ١١٦٣ شخص على خلفية كونهم من الطائفة العلوية، واستهدفت حوادث انتهاك عائلات بأكملها نتجت عن بعضها عمليات قتل جماعي.
أثرت هذه الانتهاكات بشكل عميق على الحياة في المنطقة، حيث تسببت في تفكك النسيج الاجتماعي وزرعت الخوف والانقسام بين السكان، كما أدت إلى موجات نزوح داخلي، ودمار واسع في البنية التحتية، وانعدام الأمان في المنطقة.

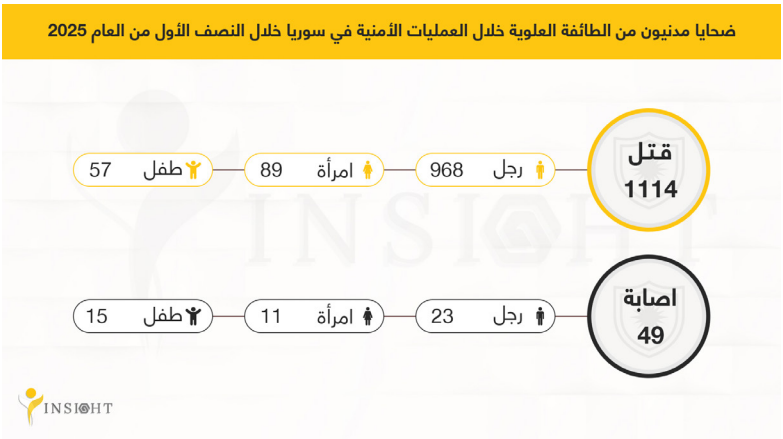


وتوزعت أماكن انتهاكات القتل والإصابة بحق أبناء الطائفة العلوية في أماكن تواجدهم الرئيسية داخل الأراضي السورية.

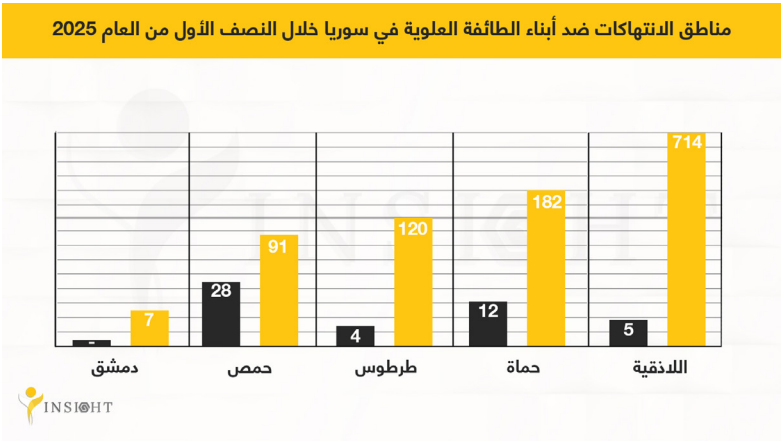


وأواخر نيسان/ أبريل الماضي، ظهر توتر جنوب العاصمة دمشق وفي الجنوب السوري على خلفية تداول تسجيل صوتي مسيء للنبي محمد صلى الله عليه وسلم، ورغم عدم التحقق من مصدر التسجيل إلا أنه أدى لاشتباكات وعمليات أمنية أسفرت عن ضحايا مدنيين.
ورصدت إنسايت قتل واصابة ٧٥ مدني من الطائفة الدرزية، قُتل منهم ٥٩ رجلاً مدنياً في الاشتباكات وعبر استهدافهم مباشرة بالسلاح أثناء الاشتباكات أو على الحواجز الأمنية على طريق دمشق السويداء، وتم قتل ٦ منهم ميدانياً و٤ آخرين بعد الاعتقال.
وفي أشرفية صحنايا بريف دمشق تم تسجيل قتل ١٩ رجل مدني، وفي جرمانا القريبة أُصيب ١٦ رجل مدني، كما حدثت حادثة طعن طالب جامعي في المدينة الجامعية بحلب تبعها مشهد مؤسف لانسحاب الطلاب من أبناء الطائفة الدرزية من جامعاتهم تجاه مناطق سكن عائلاتهم في الجنوب السوري.

## مخلفات الحرب والتفجيرات:

في تصنيف مخلفات الحرب، تُظهر الأعداد بوضوح أن الأطفال هم الضحايا الأكثر للتهديد المستمر من مخلفات الحرب المنتشرة في عدة مناطق سورية رغم ندرة الأعمال القتالية بعد سقوط نظام بشار الأسد، إذ تم تسجيل مقتل وإصابة ٢٦٧ طفلاً من مجموع ٧٠٠ من الضحايا المدنيين في انفجار مخلفات الحرب.

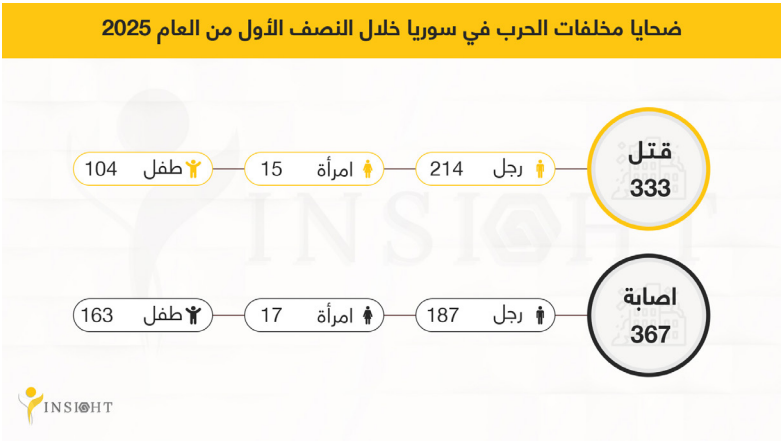


ويفيد التوزع الجغرافي للضحايا أن دير الزور وأريافها من أخطر المناطق بالنسبة لمخلفات الحرب تليها حلب وإدلب وحمص ثم الرقة ودرعا وحماة.

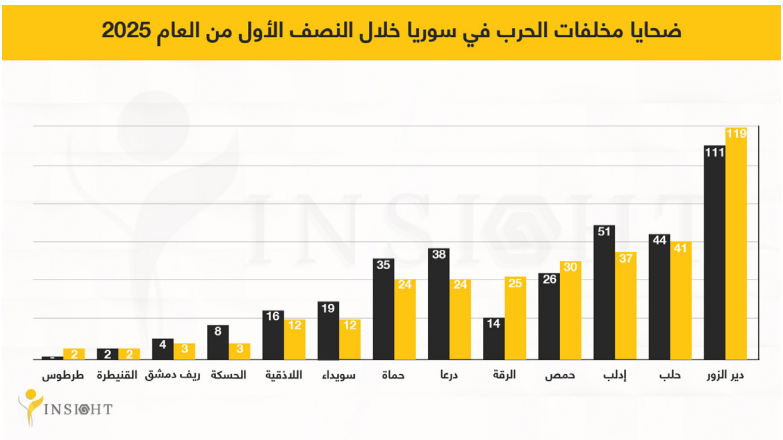


يُضاف إلى انفجار مخلفات الحرب القديمة، العبوات الناسفة التي يتم زراعتها حديثاً والانفجارات الأخرى التي ما تزال مستمرة بعد سقوط نظام الأسد.

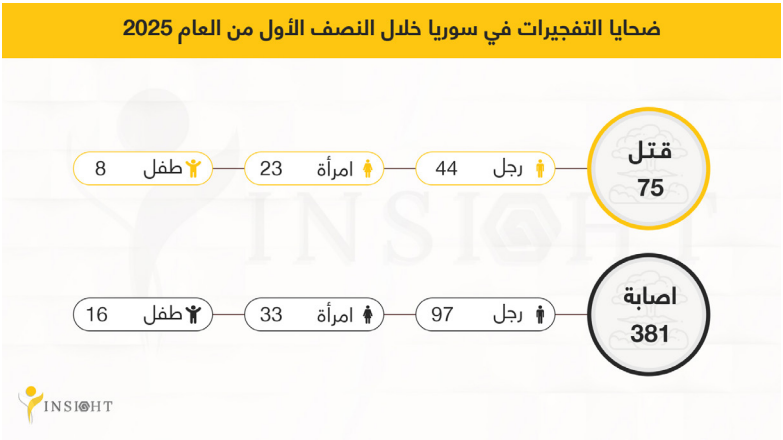


وفي حادثة مؤلمة، قُتل ٢٢ مدنياً مسيحياً وأصيب ٦٣ في الهجوم على كنيسة مار إلياس للروم الأرثوذكس في منطقة الدويلعة بالجهة الشرقية للعاصمة دمشق في ٢٢ حزيران/يونيو الماضي.

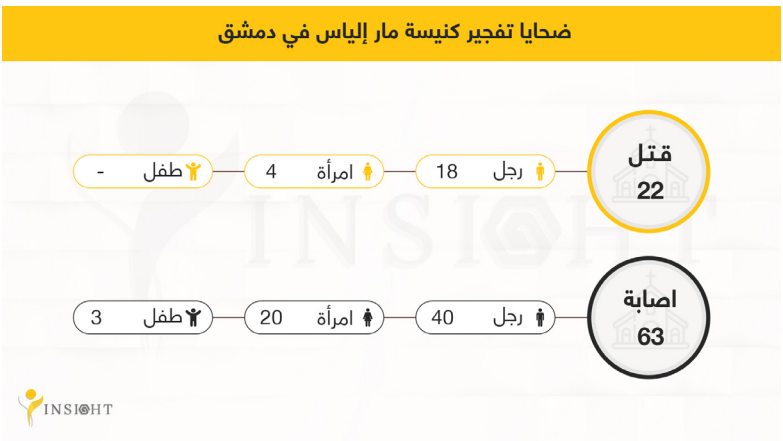


التفجير، بحسب وسائل ووكالات إعلامية، تبنّته جماعة "أنصار السنة"، وهي جماعة جهادية تتبنى موقفاً متشدداً من الأقليات الدينية في سوريا وأعلنت سابقاً ازدراءها لسياسات الحكومة الجديدة بقيادة أحمد الشرع.

**الاشتباكات ورصاص المجهولين:**

تراجع عدد الضحايا بسبب الاشتباكات بين جهتين مسلحتين، وذلك بعد اندماج فصائل المعارضة المسلحة في وزارة الدفاع الجديدة، وتوقيع اتفاق بين الرئيس أحمد الشرع وقائد قوات سوريا الديمقراطية الجنرال مظلوم عبدي في العاشر من آذار/مارس الماضي، لكن الفوضى الأمنية استمرت مع انتشار واستخدام السلاح بشكل عشوائي.

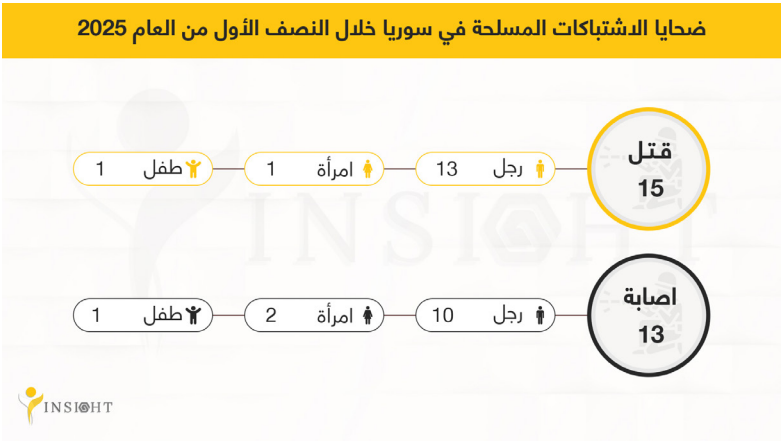


لكن حوادث مقتل وإصابة المدنيين برصاص أفراد أو جماعات مجهولة تكرر في غالبية المناطق السورية، ما يعني ضرورة ضبط المجموعات والعناصر والسلاح في الفترة المقبلة.

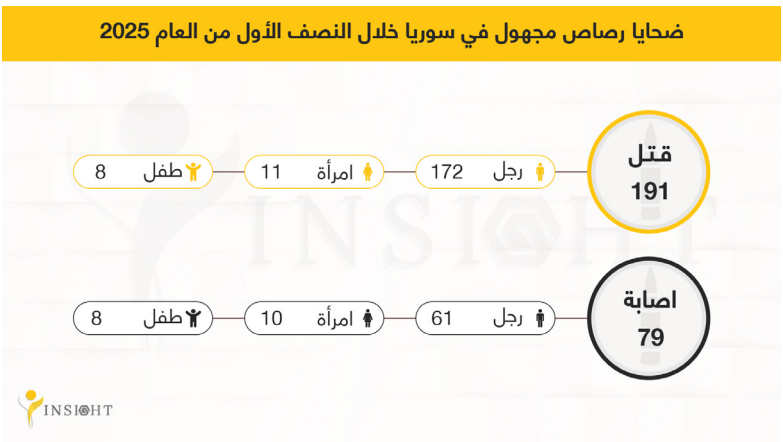


**الاعتداء والاختطاف:**

لا تزال حوادث الاعتداء الشخصي والاختطاف مستمرة في سوريا، وتتحول في حالات كثيرة لإخفاء قسري أو تعذيب وقد تصل حد الإصابات البليغة أو القتل، أو يبقى مصير من اختُطفوا مجهولاً.

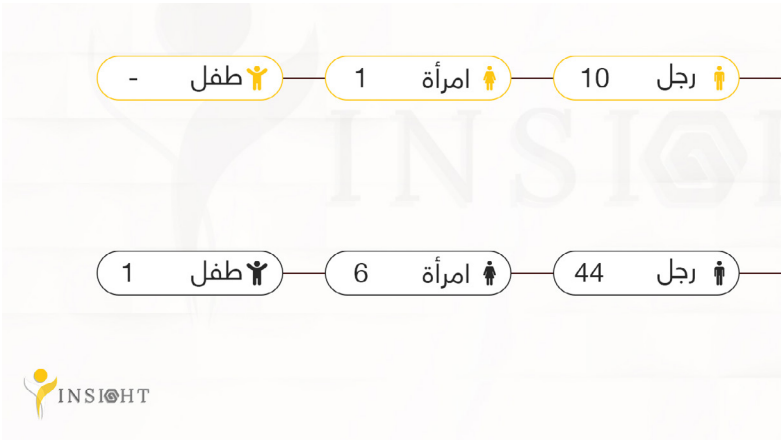


أعلنت الفصائل العسكرية، بما فيها فصائل الجيش الوطني سابقاً والموالية لتركيا، توافقها حول الاندماج تحت إمرة قيادة أحمد الشرع بعد تعيينه رئيساً للمرحلة الانتقالية في مؤتمر النصر أواخر كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥، ثم أعلنت وزارة الدفاع السورية، منتصف أيار/ مايو الماضي، إنجاز دمج جميع الفصائل العسكرية ضمن الوزارة.

رغم ذلك تشير البيانات إلى أن ٤١ من أصل ٦٢ من ضحايا الاعتداء على شخصهم حدثت في منطقة عفرين التي ما تزال الفصائل الموالية لتركيا تسيطر هناك رغم تراجع سلطة عدد من تلك الفصائل لصالح الأمن العام التابع مباشرة للحكومة الجديدة.

وسجلت إنسايت استمرار جباية الأموال بطرق غير قانونية من أهالي عفرين وقطع الأشجار وحرقها خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٥، وظهرت هذه الممارسات وسط وغرب سوريا بعد دمج الفصائل وإعادة انتشارها.

## نشاط تنظيم داعش:

شن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ٨٥ هجوماً في الأراضي السورية خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٥، كان ٢١ هجوماً منها ضد المدنيين ما أدى لقتل ١٤ مدنياً سورياً وإصابة مدنيين اثنين، كما سجلت إنسايت حالة اختطاف قامت بها خلايا التنظيم.

**الضحايا المدنيون في هجمات داعش في سوريا خلال النصف الأول من عام 2025**

ونفذت خلايا داعش ٦١ هجوماً ضد حواجز ومقار قوات سوريا الديمقراطية، ما أدى لمقتل ٢٤ من مقاتلي "قسد" وإصابة ٢٣ مقاتلاً.
وشن التنظيم ٣ هجمات ضد معاقل القوات الحكومية، أدت لمقتل ٦ عسكريين وإصابة ثلاثة عسكريين.

**توزع هجمات تنظيم داعش على المناطق السورية خلال النصف الأول من العام 2025**

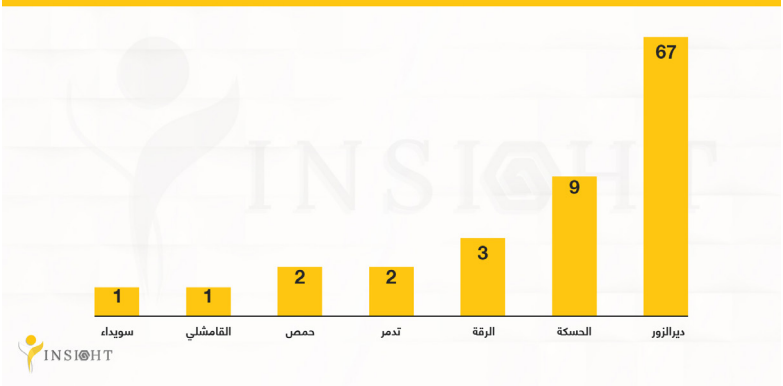


ونفذت الجهات الفاعلة ٦٣ عملية أمنية استهدفت خلايا تنظيم داعش في سوريا خلال النصف الأول من العام الأول بعد سقوط الأسد.

العمليات الأمنية ضد تنظيم داعش خلال النصف الأول من عام 2025

| الجهة المهاجمة | العمليات | قتلى من داعش | إصابات عناصر داعش | اعتقال عناصر داعش |
|---|---|---|---|---|
| قسد و التحالف | 20 | - | - | 38 |
| قسد | 33 | 5 | - | 94 |
| الحكومة | 7 | 7 | - | 22 |
| التحالف | 3 | 3 | 1 | 3 |
| المجموع | 63 | 15 | 1 | 157 |

INSIGHT

توزع العمليات ضد تنظيم داعش في سوريا خلال النصف الأول من العام 2025

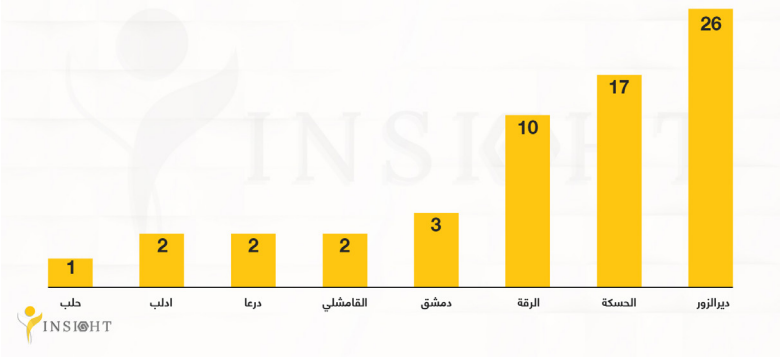


وفي مخيم الهول شمال شرقي سوريا، الذي يضم عائلات لمقاتلي تنظيم داعش، غادرت ١٤٨٥ عائلة سورية وعراقية المخيم نحو مناطقها الأصلية، هي ١٣٧٦ عائلة عراقية ضمت ٥٢٢٠ فرداً و١١٩ عائلة سورية ضمت ٤٨٤ فرداً.
واستلمت حكومة النمسا ٤ أفراد من مخيم روج، هم طفلان اثنان وامرأتان اثنتان.

## الاعتقالات:

اعتقلت الأطراف والمجموعات المسلحة، بما فيها التابعة للحكومة السورية الجديدة، ٣٧٧ مدني/مدنية خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٥.

المعتقلون المدنيون في سوريا خلال النصف الأول من العام 2025

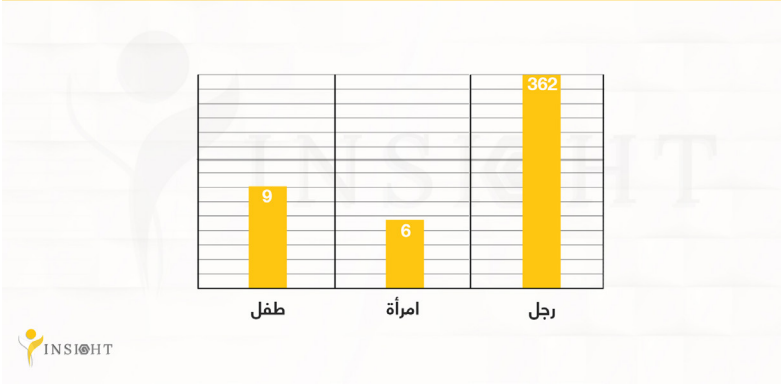


ومن بين من تعرضوا للاعتقال ٨١ مدنياً/ة في مناطق سيطرة فصائل الجيش الوطني سابقاً، جرى تسليم أحدهم للاستخبارات التركية.

ومن بين المعتقلين ١٤ مدنياً اعتقلتهم القوات الإسرائيلية التي تقدمت في الجنوب السوري عقب سقوط نظام بشار الأسد، كما اعتقلت القوات الحكومية ما لا يقل عن ٢١ رجل مدني من الطائفة الدرزية أثناء توتر في محيط العاصمة دمشق أواخر نيسان/ أبريل.

وتبقى النسبة الأكبر للاعتقالات الجارية في مناطق الساحل السوري أو السوريين من الطائفة العلوية، إذ أن المفهوم الواسع لـ"فلول النظام السابق"، جعل دائرة الاستهداف أوسع من العناصر والقادة العسكريين.

المعتقلون المدنيون من أبناء الطائفة العلوية في سوريا خلال النصف الأول من العام 2025

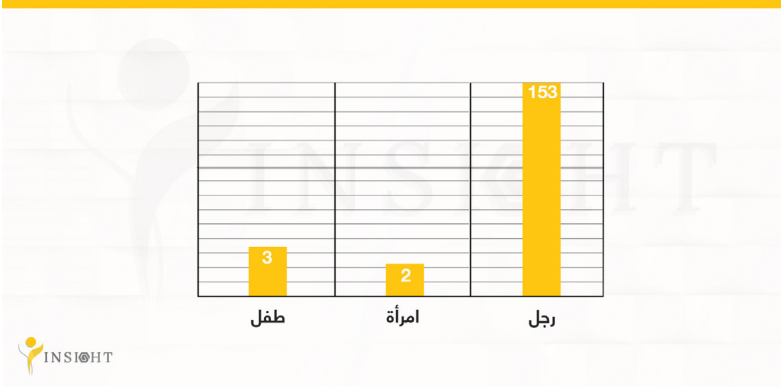

## الاختطاف:

تعرض ١٠٨ مدني/ة من الطائفة العلوية للاختطاف، غالبيتهم في حمص (٢٢ حالة)، واثنتان في دمشق وواحدة في كل من اللاذقية وحماة.

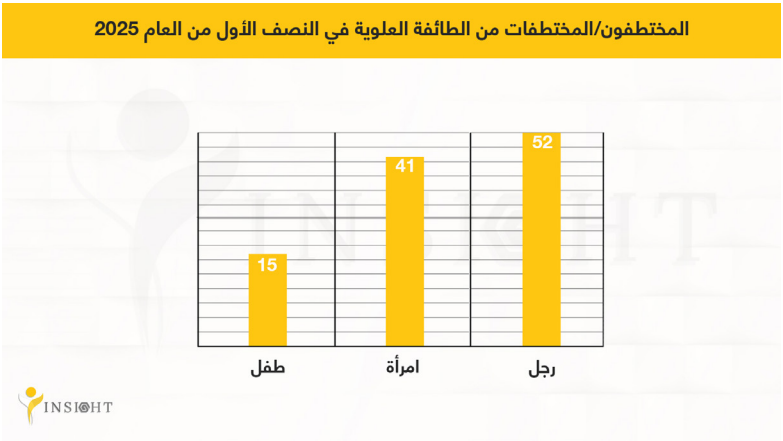


وتم تسجيل عودة ٢٤ حالة أُبلغ عنها سابقاً، ومقتل ٢٦ مختطفاً/ مختطفة هم ٢٣ رجلاً وطفلان اثنان وامرأة واحدة.

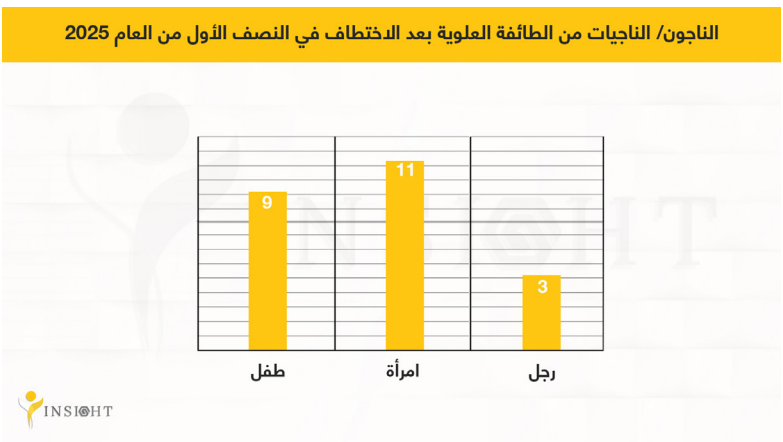


وفي العديد من الحالات تم تبرير فترة الاختطاف بغياب طوعي عن منزل العائلة وقطع التواصل مع أفراد العائلة، بينما بقيت ٥٨ حالة مجهولة المصير حتى نهاية حزيران/ يونيو.

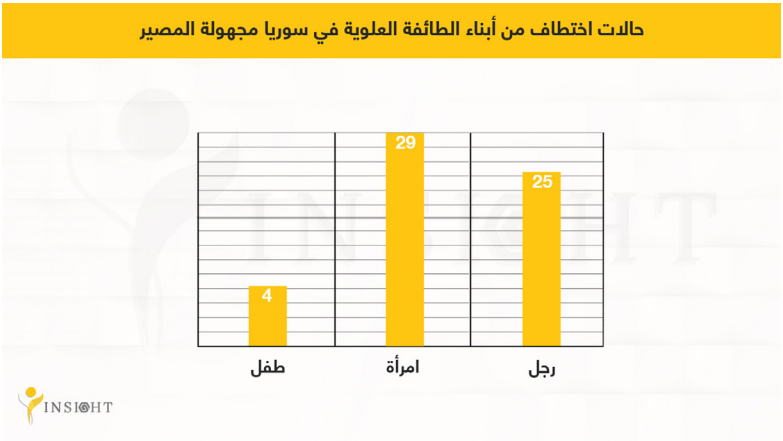


## رأي قانوني:

يعد الحق في الحياة من أسمى الحقوق الإنسانية وأساس جميع الحقوق الأخرى، ولا يجوز التنازل عنه تحت أي ظرف. وقد كفلته العديد من المواثيق والمعاهدات الدولية التي تهدف إلى حماية الإنسان من القتل أو الإعدام خارج نطاق القانون، وضمان كرامته وسلامته.

تنص المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن لكل فرد الحق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه، كما تؤكد المادة السادسة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أن الحق في الحياة هو حق ملازم لكل إنسان، وعلى القانون أن يحمي هذا الحق، ولا يجوز حرمان أي شخص من حياته بشكل تعسفي.

وفي سياق النزاعات المسلحة، يؤكد القانون الدولي الإنساني، وتحديداً المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، على حظر الاعتداء على الحق في الحياة والسلامة الجسدية للأشخاص الذين لا يشاركون بشكل مباشر في الأعمال العدائية. وينطبق هذا المبدأ على الضحايا الذين تم استهدافهم من قبل مختلف الأطراف الواردة في هذا التقرير.

كما تنص المادة ٤٨ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف على وجوب التمييز في جميع الأوقات بين المدنيين والمقاتلين، وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، وتوجيه العمليات فقط نحو الأهداف العسكرية. وتشدد المادة ٥١ من البروتوكول ذاته على ضرورة حماية المدنيين خلال النزاعات المسلحة، وعدم جواز استهدافهم تحت أي ظرف.

كما رصد التقرير حالات اعتقال تعسفي نفذتها جهات متعددة، من بينها أطراف حكومية، في خرق واضح للمادة ١٧ من الإعلان الدستوري التي تضمن لكل متهم الحق في محاكمة عادلة أمام قضاء مستقل، وتفترض براءته حتى صدور حكم نهائي.

وتشكل هذه الاعتقالات أيضاً انتهاكاً للمادتين ٩ و١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اللتين تنصان على حق الشخص المحتجز في معرفة أسباب توقيفه، والحصول على المساعدة القانونية، والمثول أمام قاض خلال فترة زمنية معقولة.
تسلط هذه الانتهاكات الضوء على نمط مقلق من التجاوزات التي تقوض مبادئ العدالة، وتهدد الحقوق الأساسية للأفراد، وتؤكد الحاجة الملحة إلى محاسبة المسؤولين وضمان عدم تكرار مثل هذه الممارسات في المستقبل.

## التوصيات:

بناء على التقرير وما رصده من انتهاكات خلال النصف الأول من ٢٠٢٥ تقدم إنسايت مجموعة من التوصيات:

- على الحكومة السورية الانتقالية ضمان حماية جميع المدنيين/ات من كل أشكال العنف والانتهاكات وأعمال الانتقام والتحريض دون أي تمييز على أساس الدين أو العرق أو الموقع الجغرافي أو الانتماء السياسي أو أي انتماء آخر.
- على لجنة التحقيق الحكومية في أحداث الساحل تبنّي نهج يركز على الضحايا خلال مراحل التحقيق وبشكل يضمن حقوقهم وكرامتهم ويتيح المجال لمشاركتهم الفعالة في جهود كشف الحقيقة وتحقيق العدالة.
- كذلك على اللجنة التعاون مع منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال توثيق الانتهاكات ودعم حقوق الضحايا، وإصدار تقارير دورية والتزام الشفافية خلال عملهما ومشاركة معلومات مباشرة حول التحقيقات.
- على الحكومة السورية الانتقالية محاسبة كافة المتورطين في ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد حقوق الإنسان، من أي طرف كانوا، وذلك ضمن مسار عدالة انتقالية يضمن الحقوق والكرامة والمساواة لكافة السوريين/ات وتعويض الضحايا وذويهم.
- ضبط الفوضى الأمنية المتمثلة بالأجهزة الأمنية وانتشار حمل السلاح العشوائي وتدريب المنضمّين حديثاً للأجهزة الأمنية على مبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقوانين السورية، لاسيما المتعلقة بإجراءات التوقيف والتحقيق.
- مكافحة خطاب الكراهية والتحريض على العنف عبر سن تشريعات تحظر ذلك وتتماشى مع المعايير الدولية ودون المساس بحرية التعبير والرأي.
- على الحكومة السورية الانتقالية وكذلك قوات سوريا الديمقراطية في مناطق سيطرتها العمل على إزالة الألغام ومخلفات الحرب التي تتسبب بسقوط ضحايا غالبيتهم من الأطفال والعمل على تعويض ذوي الضحايا وتقديم الدعم الكافي لهم.

- على كافة الجهات إطلاق سراح المعتقلين تعسفاً وكشف مصير المفقودين وتقديم الدعم النفسي والقانوني والاجتماعي والطبي اللازم لهم.
- على الآلية الدولية المحايدة المستقلة ولجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة والجهات الحقوقية المعنية، بفتح تحقيق في الانتهاكات المرتكبة من قبل السلطة المؤقتة، ومراقبة الأوضاع بشكل دوري، وإدانة المتورطين لضمان محاسبتهم والحد من تكرار هذه الانتهاكات.